

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح

وعضوية القضاة السادة

غازي عازر ، كريم الطراونه ، حسن حبوب ، محمد العجارمه ،

/ وكيله المحامي

المميز :

المميز ضده : الحق العام

القرار المميز : بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠٠٤ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن بالقرار الصادر
عن محكمة امن الدولة رقم ٢٠٠٤/٢٠٠ الصادر وجاهياً بتاريخ ٢٨/٩/٢٠٠٤ والقاضي
من حيث النتيجة بتجريم المميز بجناية استيراد مادة مخدرة بقصد الاتجار خلافاً لاحكام
المادة ٢/أ/٨ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ والحكم عليه
بالوضع بالاشغال الشاقه لمدة سبع سنوات ونصف وغرامه ٥٠٠٠٠ خمسة الاف ديناراً
والرسوم ومصادرة السياره الشاحنه رقم مرسيدس .

أسباب التمييز :

١- اخطات محكمة امن الدولة فيما ذهبت اليه من انطباق الوصف القانوني الذي اسبغته
النيابة العامة على فعل المميز ذلك أن التكييف القانوني لواقعه الدعوى على أنها
استيراد وليس نقل بطريق الترانزيت لا ينسجم مع المعنى القانوني لمصطلح الاستيراد
لما بين هذا المصطلح ومصطلح النقل بالترانزيت من اختلافات جوهرية .

٢- اخطأت محكمة امن الدولة باعتبارها أن الفعل الذي قام به المميز يشكل الاركان
الكامله لجناية استيراد مادة مخدرة بقصد الاتجار حيث أن الفعل الذي قام به المميز بقي
في حيز الشروع .

- ٣- اخطأت محكمة امن الدولة إذ اعتبرت أن فعل المميز يشكل الاركان الكامله لجناية استيراد مادة مخدره بقصد الاتجار .
- ٤- اخطأت محكمة امن الدولة بقولها أن قصد الاتجار وهو قصد خاص متحقق بالنسبه للمميز .
- ٥- اخطأت محكمة امن الدولة بمصادرة السيارة رقم كونها لا تعود للمميز .
- ٦- للأسباب السابقه ولاية أسباب واقعيه أو قانونيه تراها محكمتكم .
- وطلب بخلصه لائحة التمييز قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز واجراء المقتضى .

وبتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٠ تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعه خطيه طلب من خلالها قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق في اوراق القضية والمداوله القانونية نجد أن النيابة العامة لدى محكمة امن الدولة قد احوالت للمحكمة المذكوره المتهم /سوري الجنسية .

لمحاكمته بجناية استيراد مادة مخدره بقصد الاتجار خلافاً لاحكام المادة ١/٨ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ .

وبعد إجراء المحاكمة وسماع البيّنات لدى محكمة امن الدولة أصدرت قرارها بالقضيه رقم ٢٠٠٤/٢٠٠ والقاضي بما يلي (تجريم المتهم بالتهمة المسنده اليه وبذات الوقت الحكم عليه بالوضع بالاشغال الشاقه مدة خمس عشرة سنه وغرامه عشرة الاف دينار عملاً باحكام المادة ٢/١/٨ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ .

ونظراً لظروف القضية ولعدم وجود اسبقيات جرميه ولاعطاء المجرم فرصه لاصلاح نفسه وكونه غريب الديار مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففه التقديرية وعملاً باحكام ماده ٣/٩٩ من قانون العقوبات تقرر المحكمة تخفيض العقوبه لتصبح الوضع بالاشغال

الشاقه المؤقتة لمدة سبع سنوات ونصف وغرامه خمسة الاف دينار والرسوم على أن تحتسب له مدة التوقيف من ٢٠٠٢/١/٤ ومصادرة كمية الحبوب المخدرة المضبوطة والسياره المستخدمه .

لم يرتض المتهم (المميز) بالحكم فطعن به تمييزاً خلال المده القانونيه للأسباب الوارده بلائحة التمييز وللرد عليها كمحكمة موضوع وفق أحكام المادة ١٠/أ من قانون محكمة امن الدوله نجد ما يلي :

عن الاسباب الاول والثاني والثالث والرابع من أسباب التمييز والتي مؤداها واحد وهو تخطئة محكمة امن الدوله في تطبيق القانون على الوقائع وادانة المميز بحدود المادة ٨ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية كونه مجرد ناقل وليس تاجراً وان فعله لا يتجاوز الشروع في التهريب .

وللرد على ذلك نجد أن واقعه القضيه الثابته من خلال البيانات الوارده بملف القضيه تتلخص بان المميز (المتهم السوري الجنسيه يعمل سائق سياره شحن لنقل البضائع من سوريا إلى السعوديه مروراً في الاراضي الاردنيه ، وبسبب الاوضاع الماديه السيئه للمتهم (المميز) اخذ يفكر في مصدر دخل والاتجار بالمخدرات ، فتعرف على شخص يدعي حسن أبو عمشه من حلب وعرض عليه المميز أن يقوما بالتاجره بالمخدرات ونقلها من سوريا إلى المملكه العربيه السعوديه مروراً بالاردن وتمهيداً لذلك تم الاتفاق فيما بينهما على أن يذهب المميز في الرحلة الاولى من سوريا إلى السعوديه للتعرف على الطريق وقد فعل ذلك وبعد عودته إلى سوريا التقى مع المدعو الذي لم يكشف التحقيق عنه واتفقا على أن يقوم المتهم (المميز) بتحميل السياره بالاخشاب لكي يتم تخزين الحبوب المخدرة بداخلها ، وبعد أن تم تحميل السياره بالواح الفورمايكا قام المدعو حسن باخذ السياره وقاما بتخزين كميته من حبوب المخدرات الكبتاجون بين الواح خشب الفورمايكا وتحت الرزمه الاخيريه ولكي يقوم المميز بالتوجه بالسياره المحمله إلى المملكه العربيه السعوديه ويسلمها إلى تاجر في السعوديه من خلال الاراضي الاردنيه .

وقد تم الاتفاق على أن يكون نصيب المميز (المتهم) مقابل ذلك مبلغ (٨٥٠) الف ليره سوري واستلم المميز مبلغ ٧٢ الف ليره سوري كنفقات ومصاريف ومبلغ اضافي على المبلغ السالف الذكر .

وبتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٠٣ واثناء قدوم المميز إلى الحدود الاردنيه وهو يقود السياره الشاحنه السوريه رقم ٨٣٢٣١٣ والمحملة بمادة الخشب والمخبأ بها المخدرات وعند دخول الاراضي الاردنيه مركز حدود جابر ولدى تفتيش السياره من قبل الامن العام والجمارك وبدلالة المميز تم ضبط كميته كبيره من الحبوب المخدره كانت مخبأة تحت الرزمه الاخيره من خشب الفورمايكا ولدى عددها تبين أن عددها ٤٦٦,٨٨٥ حبه من حبوب الكبتاجون المخدره وجرت الملاحقه .

من خلال ما تقدم نجد أن ما قام به المميز (المتهم) من افعال تمثلت باتفاقه مع تاجر مخدرات سوري يدعو لم يكشف التحقيق عنه وقيامه بتحميل كميته كبيره من حبوب مخدرات ٤٦٦,٨٨٥ حبه كبتاجون بالسياره التي يقودها وتوجهه من سوريا إلى الأردن ليقوم بتوصيل الحبوب المخدره إلى المملكه العربيه السعوديه لتوصيلها إلى تاجر سعودي للمتاجره بها وتخزينها بكيفيه محكمه بين الواح الخشب وتحت الرزمه الاخيره لالواح الفورمايكا والاتفاق على أن تكون حصه المتهم (المميز) مقابل ذلك مبلغ (٨٥٠) الف ليره سوري .

فانها تشكل العناصر والاركان المكونه لجرم نقل مادة مخدره بقصد الاتجار خلافاً لاحكام المادة ٨/أ/١ من قانون المخدرات والمؤثرات رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ .
وليس شروعا بالتهريب كما ورد بأسباب التمييز كون المميز (المتهم) قد قام بتحميل الحبوب المخدره وهو يعلم بها والتوجه بسيارته المحمله من حلب إلى الأردن .

وحيث ان محكمة امن الدوله قد استخلصت هذه النتيجة بصوره سائغه ومقبوله واصدرت قرارها المميز والموافق للقانون والاصول فانه يكون في محله واسباب التمييز لا ترد عليه ويتعين ردها .

وعن السبب الخامس من أسباب التمييز الذي يقوم على تخطئة محكمة امن الدوله بمصادرة السياره .

للرد على ذلك نجد أن المادة ١٥/أ من قانون المخدرات والمؤثرات العقليه رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ تقضي بمصادرة المواد المخدره والمؤثرات العقليه والادوات والاوعيه المستعمله ووسائل النقل المستخدمه في ارتكاب الجرميه أي أن المادة المذكوره اوجبت مصادرة وسائل النقل المستخدمه في الجرميه وحيث أن الثابت من ملف القضية أن المتهم

(المميز) قد قام بنقل كميه كبيره من الحبوب المخدره كبتاجون (٤٦٦,٨٨٥) حبه بالسياره الشاحنه السوريه رقم وهو عالم بالامر فان القانون يقضي بمصادرتها وبما أن محكمة امن الدوله توصلت لذلك فان قرارها موافق للقانون وهذا السبب لا يرد عليه ويتعين رده .

وعن السبب السادس من أسباب التمييز نجد أنه لا يصلح سبباً للطعن كونه جاء تكرر للأسباب السابقه ويتعين الالتفات عنه ورده .

لذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز واعادة اوراق القضيه لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٦ محرم سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٥/٣/٧

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

lawpedia.jo

دقق

اض